

الملك عبدالله يجدد الدولة وطموحات المجتمع

توسع عدد العضوية واحتواء المذاهب وتنوع تمثيل المناطق.. ونائبة وزير للمرة الأولى إعادة تشكيل هيئة كبار العلماء برئاسة المفتي ومجلس القضاء برئاسة ابن حميد ومجلس الشورى برئاسة عبدالله آل الشيخ والحمين رئيساً لهيئة الأمر بالمعروف

الوزراء الجدد: الأمير فيصل بن عبدالله للتربية والعيسى للعدل والربيع للصحة وفوجبة للإعلام ترقية في القوات المسلحة وتعيين القبيل نائباً لرئيس الأركان والمرشد قائداً للقوات البرية الجاسر محافظاً لمؤسسة النقد والحقيق رئيساً لديوان المظالم والكلية رئيساً للمحكمة العليا نورة الفايز نائباً لشؤون البنات.. والعيبان رئيساً لهيئة حقوق الإنسان



كتب - مذبوب «الرياض»:

رئيساً لمجلس الشورى بعد إغائه من منصبه كوزير للعدل.
وعُيّن الشيخ عبدالرحمن بن عبدالعزيز الكلية رئيساً للمحكمة العليا بمرتبة وزير، وصاحب السمو الأمير فيصل بن عبدالله بن محمد آل سعود وزيراً للترقية والتعليم خلفاً للدكتور عبدالله العبيد الذي أعفي من منصبه.
كما نصت الأوامر الملكية على تعيين الشيخ عبدالله بن منيع والشيخ عبدالله المطلق والشيخ عبدالمحسن العبيكان والأستاذ عبدالله الجما: والأستاذ عبدالعزيز الزين والأستاذ فهد العسكر مستشارين بالديوان الملكي، وتأليف المجلس الأعلى للقضاء برئاسة الشيخ ابن حميد وتعيين تسعة أعضاء في المحكمة العليا بدرجة رئيس محكمة استئناف.
وقضت الأوامر الملكية الكريمة كذلك بإعفاء الشيخ الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى من منصبه ككاتب لرئيس ديوان المظالم وتعيينه وزيراً للعدل، وكذلك إعفاء الدكتور حمد المانع وزير الصحة بناءً على طلبه وتعيين الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز الربيعية خلفاً له، وإعفاء الأستاذ إيهاب مدني وزير الثقافة والإعلام بناءً على طلبه وتعيين الدكتور عبدالعزيز خوجة خلفاً له، وتعيين الشيخ عبدالعزيز المحين رئيساً عاماً لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر خلفاً للشيخ إبراهيم الغيث الذي أعفي من منصبه بناءً على طلبه.
كما شملت التعيينات الجديدة الشيخ إبراهيم

عبدالرحمن المرشد إلى رتبة فريق ركن وتعيينه قائداً للقوات البرية، وتعيين الدكتور بندر بن عبدالمحسن القناوي مديراً عاماً لتنفيذ الشؤون الصحية بالحرس الوطني.
وأمر خادم الحرمين الشريفين بتشكيل مجلس الشورى من الشيخ الدكتور عبدالله آل الشيخ رئيساً و١٥٠ عضواً أربع سنوات هجرية.. ومن بين الأعضاء الدكتور بندر حجار نائباً لرئيس مجلس الشورى والدكتور عبدالرحمن البراك مساعداً للرئيس.
وشملت الأوامر الملكية إعفاء الشيخ الدكتور يوسف الغفص عضو المتفرغ في اللجنة الدائمة للبحوث والفقوى المتفرغة من هيئة كبار العلماء وتعيين الأستاذ عبدالعزيز البراهيم مستشاراً بوزارة الداخلية.
ويعتقد أن الأوامر الملكية قد عُيّن الدكتور بندر العبيان رئيساً لهيئة حقوق الإنسان بمرتبة وزير خلفاً للأستاذ تركي بن خالد السديري الذي أعفي بناءً على طلبه.. كما عين الدكتور محمد الجاسر محافظاً لمؤسسة النقد العربي السعودي ونصت الأوامر على تشكيل مجلس القضاء الإداري في ديوان المظالم وتعيين سبعة قضاة في المحكمة الإدارية العليا بدرجة رئيس محكمة استئناف.
وعيّن الدكتور وليد أبو الفرج مديراً لجامعة أم القرى خلفاً للدكتور عدنان وزان، والدكتور محمد الكمثل رئيساً لتنفيذ اللجنة العامة للغذاء والدواء والشيخ فهد الماجد أميناً عاماً لهيئة كبار العلماء.
وشملت الأوامر الملكية في القطاع العسكري تعيين الفريق الركن حسين القليل قائد القوات البرية نائباً لرئيس هيئة الأركان العامة وترقية اللواء الركن

في أول تعديل وزاري منذ توليه مقاليد الحكم قبل أربع سنوات (٢٦/١٤٢٦هـ) أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله - حزمة من الأوامر الملكية الكريمة قضت بضيء دماء جديدة في عروق الدولة وشملت قطاعات حيوية في الحكومة وهي القضاء والترقية والتعليم والصحة والإعلام والعدل والشورى والقوات المسلحة والقضاء وهيئة كبار العلماء وهيئة الأمر بالمعروف.
والادفات في هذه الأوامر الملكية الكريمة تعيين الأستاذة نورة الفايز نائباً لوزير الترقية والتعليم لشؤون البنات وهو منصب تنبأه المرأة السعودية للمرة الأولى.
واعتبر المراقبون أن الأوامر الملكية هي بمثابة «نقلة نوعية، اتخذها الملك عبدالله - حفظه الله - في إطار سياسته لتفعيل الأداء الحكومي والارتقاء به خدمة لوطن والمواطن، وتكريس مكانة المملكة الإقليمية والدولية.
وشملت الأوامر الملكية الكريمة إعادة تكوين هيئة كبار العلماء من سماحة المفتي العام الشيخ عبدالعزيز آل الشيخ رئيساً و٢٠ عضواً وتمديد خدمة شاعلي المرتبة الممتازة لسبعة من أعضاء هيئة كبار العلماء.
وقضت الأوامر الملكية بتعيين الشيخ الدكتور صالح بن حميد رئيساً للمجلس الأعلى للقضاء وتعيين الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد آل الشيخ